أخطاء منهجية في تحقيق مخطوطات علوم القرآن والحديث

Methodological Errors in Editing Qur'an and Hadith Manuscripts

د. نبيل بلهي *

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة، الجزائر،

nabil.belhi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/31 تاريخ القبول: 2022/01/26 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:

هذا البحث يسلِّط الضوء على أبرز الأخطاء العلمية والمنهجية التي يقع فيها المعاصرون في تحقيق النصوص المتعلِّقة بالقرآن والسنة، وتكمن أهميَّة هذا البحث في تنبيه المحقِّقِين على أخطاء شائعة أثناء التحقيق، تفسد الغرض منه وهو: إخراج النصِّ على وجه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها عليه مؤلفه.

ومشكلة البحث: ما هي هذه الأخطاء التي يقع فيها المحققون؟ وما هي القواعد المنهجية التي تضبط تحقيق مخطوطات القرآن والسنة؟ **فيهدف** هذا البحث إلى إبراز أهم القواعد والضوابط، والتنبيه على أهم الأخطاء في التعامل مع التراث القرآني والحديثي، مع ضرب الأمثلة التطبيقية من الكتب المحققة في هذا الشأن. **اتبعت فيه المنهج**: الاستقرائي لبعض النماذج من التحقيقات، ثم **المنهج** التحليلي النقدي في محاكمة هذه الأعمال إلى قواعد التحقيق العلمي .فكان **من أبرز النتائج:** أنَّ ترك الالتزام بالقواعد العلمية، والخطوات المنهجية، في تحديد عنوان الكتاب، ونسبته إلى مصنِّفه، وإصلاح الأخطاء، يؤدِّي إلى أخطاء جسيمة تشوِّه صورة التراث القرآني والحديثي.

الكلمات المفتاحية: تحقيق المخطوطات؛ أخطاء المحققين؛ مخطوطات القرآن والحديث؛ قواعد نشر التراث.

* المؤلف المرسل

Abstract:

This paper sheds light on the most prominent methodological and academic errors that contemporary editors of Qur'anic and Hadith manuscripts fall into.

The research problem revolves around answering the following questions: What errors do editors make? What are the guidelines that dictate the editing of manuscripts of the Qur’an and Sunnah? This research aims to highlight the most important rules and controls, and to point out the most important errors in dealing with the Qur’anic and hadith tradition, with practical examples from the books investigated during the course of reseach. In order to achieve this, the approach followed was the inductive approach for some models of investigations, then the critical analytical approach in the comparison of these works to the guidelines of academic investigation. One of the most prominent results was that Lack of adherence to academic rules, and methodological steps, in determining the title of the book and the attribution of the books to its author, as well as fixing errors, leads to serious problems that distort the image of the Qur'an and Hadith tradition.

Keywords: Editing Manuscripts; Mistakes of editors; Qur'an and Hadith manuscripts; Guidelines of Publishing traditional works.

1. مقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد: فإنَّ مما يَسُرُّ في هذا العصر تلك الالتفاتة الطيبة، والعودة القويَّة من قِبَلِ الباحثين نحو إخراج تراث الأمَّة المدفون في بطون خطوطات، بعد أن كان هذا الميدان حكراً على المستشرقين.

ومع تباشير هذه العودة، والاهتمام بتحقيق المخطوط العربي من طرف الأفراد والمؤسسات، ظهر ما يُعَكِّر صَفْوَ هذه الصحوة العلمية، وهو إقدام كثيرٍ مِمَّن لم يُحْكِم مناهج، ومبادئ تحقيق المخطوطات على إخراج نفائس تراث الأمة بصورةٍ مشوهةٍ غير علمية؛ فظهرت أخطاء وأوهام في إخراج الكتب ونشرها شَوَّهَتْ التراث العلمي لهذه الأمة، بل أصبحت هذه الأخطاء المنهجية متكررة في كثير من تحقيقات المعاصرين للكتب، فمن هذا المنطلق ارتأيت أسهم في معالجة هذا الأمر، ببحث عنوانه «**أخطاء منهجية في تحقيق مخطوطات علوم القرآن والحديث**»

أقفُ من خلال هذه الدراسة على قواعد منهجية في هذا العلم، مُنَبِّهًا على أهمِّ وأشهر الأخطاء التي يقع فيها المحقِّقُون المعاصرون، مع ضرب الأمثلة التطبيقية، باستعراض هذه الأخطاء من بعض الكتب المهِمّة المتداولة بين أيدينا، والتي وقع محقِّقُوها في هذه الأخطاء المنهجية، قصد تصحيح المسار في علم التحقيق، والارتقاء بهذا الفن العظيم، إلى الإتقان العلمي، الذي هو الأَلْيَقُ بتراث الأمَّة العظيم.

وهذا البحث مكوَّنٌ من مقدمة وأربعة مباحث هي صُلْبُ الموضوع على النحو الآتي:

مقدمة: لمحة عن تحقيق المخطوطات في هذا العصر.

المبحث الأول: التصرُّف في عنوان الكتاب من قِبَلِ المحققين، على غير مراد المؤلف.

المطلب الأول: قواعد تحديد العنوان الصحيح للكتاب المخطوط.

المطلب الثاني: أمثلة تطبيقية معاصرة لتصرف المحققين في عنوان الكتاب.

المبحث الثاني: التقصير في دراسة نسبة الكتب لمؤلفها حتَّى نسبت كتب لغير أصحابها.

المطلب الأول: مسالك إثبات نسبة الكتب إلى مؤلفها.

المطلب الثاني: كتب حقَّقها بعض المعاصرين فنسبت لغير أصحابها.

المبحث الثالث: إصلاح المحققين أو النسَّاخ الأخطاء العلمية التي وقع فيها المؤلف.

المطلب الأول: قواعد التعامل مع الأخطاء العلمية في النُسَخِ الخطيَّة.

المطلب الثاني: أمثلة معاصرة على تصحيح بعض النُسَخ والأصل أنها وردت على الوجه الخطأ.

المبحث الرابع: تلفيق متن للكتاب على غير القراءة التي فَسَّرَ عليها المفسر، أو على غير الرواية الحديثية التي شرح عليها الشارح.

المطلب الأول: قواعد التعامل مع الآيات القرآنية، والروايات الحديثية في تحقيق المخطوطات.

المطلب الثاني: أمثلة معاصرة على أخطاء المحققين في اختيار القراءة القرآنية والرواية الحديثية.

الخاتمة: ملخص أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: التصرُّف في عنوان الكتاب من قِبَلِ المحقِّقِين، على غير مراد المؤلف:

المطلب الأول: قواعد تحديد العنوان الصحيح للكتاب المخطوط:

من أصول علم تحقيق المخطوط وتصحيحه، المتَّفق عليها بين أهل الصنعة، ضبطُ العنوان الصحيح للكتاب الذي سَمَّى به المصنِّف كتابه، وتكمن أهمية ضبط العنوان في أنَّه واجهة الكتاب التي يُعرض بها على الناس، بل هو الخلاصة العامة المعبِّرة عن محتوياته، وعن توجهاته بأقصر طريق، وأكثر من ذلك كان المتقدِّمون من العلماء يضعون شروطهم في التصنيف في عنوان الكتاب، فكلُّ كلمة من العنوان تعبِّر عن شرط أخذه المؤلف على نفسه في تأليفه، وأبرز مثال على ذلك: صحيح البخاري، عنوانه الكامل(الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه). فكلُّ كلمة من هذا العنوان تعبِّر عن شرط للبخاري في صحيحه.

وتحديد عنوان الكتاب حقٌّ خالصٌ للمؤلِّف، كأحقِّية الوالد بتسمية ولده؛ لأن المؤلف هو الذي عانى مشقة كتابته، وترتيبه، وتحريره، فهو أعلم الناس بمضمون كتابه، ثم هو يعبر عن هذا المضمون بعبارة قصيرة هي عنوان الكتاب؛ لذلك كان من الأخطاء الشنيعة أن يتصرف محقِّق الكتاب في العنوان بتغيير، أو تبديل، أو اختصار، فهذا اعتداءٌ صارخٌ مخالفٌ لأصول التحقيق العلمي، وللأمانة العلمية التي تقتضي إخراج الكتاب على الوجه الذي تركه عليه المؤلف- بما في ذلك عنوان الكتاب-.

وليس لأيِّ محقِّقٍ أن يَتَحَجَّجُ على تصرفه في العنوان، بكون العنوان الأصلي غريباً غير مفهوم لكل الناس، أو أنَّه غير معبرٍ تعبيراً دقيقاً عن محتوى الكتاب، فمتن الكتاب وعنوانه خط أحمر لا يُعْتَدَى عليه، والمجال مفتوح في مقدمة الدراسة، وهامش الكتاب ليعبِّرَ المحقق على رأيه و اقتراحه بما شاء.[1]

ولقد بَيَّنَ العلماء - قديماً وحديثاً- طرق الضبط والوسائل الموصلة إلى معرفة العنوان الصحيح للكتاب، حرصا منهم على الوصول إلى العنوان الذي ارتضاه المؤلف، ويمكننا أن نلخِّصها فيما يلي[2]:

[1] انظر: برنامج طبقات فحول الشعراء، محمود شاكر: (ص: 127- 166)، تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون: ص 43. منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع: ص 29- 30.

[2] انظر: العنوان الصحيح للكتاب، الشريف بن حاتم العوني: ص 31- 47، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، د. رمضان عبد التواب: ص 74. توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، موفق عبد القادر: ص 113- 116.

1- أنْ يُسميَّ المؤلف كتابه على طُرَّةِ النسخة المكتوبة بخط يده، فهذا دليل صريح موثوق.

2- أنْ يُسميَّ المؤلف كتابه باسمه الصريح في المقدمة فيقول مثلا: "وقد سمَّيته كذا وكذا" أو يسميه صراحة في متن الكتاب عند ابتداء الجزء الثاني مثلا، أو يسميه في آخر الكتاب فيقول مثلا: "تَمَّ كتاب كذا وكذا".

3- إذا كان العنوان متكرراً في أكثر من نسخة خطِّية معتمدة فهذا دليلٌ على أنه العنوان الصحيح، وإليه يُصار عند الاختلاف.

4- أن يسمِّي المؤلف كتابه في كتاب آخر له، فيقول مثلا: "وقد ذكرنا ذلك مفصلا في كتابنا كذا وكذا"، ويدخل في ذلك أن ينقل عنه عالم معتبر قريب من زمانه، ويصرح بالاسم الكامل لعنوان الكتاب الذي نقل منه. فيقول مثلا: "قال: فلان في كتابه كذا وكذا".

5- البحث في كتب الفهارس، والبرامج، والأثبات، والمشيخات، التي تُعْنَى بذكر المصنفات المسموعة بعنوانها الكامل، ومن أحسن الكتب في ذلك: فهرست ابن خير الاشبيلي (576ه)، وقد يستعان – خاصة إذا كان المؤلف من المتأخرين- بكتاب: هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل الباباني البغدادي (1399ه)، والرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للكتاني (1345ه) وغيرها.

6- البحثُعن ترجمة المصنَّف في كتب التراجم التي عُنِيَتْ بذكر مصنَّفات الأعلام، كسير أعلام النبلاء للذهبي، وكتُب الطبقات وغيرها. مع الانتباه إلى أنَّ كثيرا من المترجِمين ينحَوْنَ منحى الاختصار في ذكر مصنفات المترجم له.

المطلب الثاني: أمثلة تطبيقية معاصرة لتصرف المحققين في عنوان الكتاب:

فشَّتْ ظاهرة التصرف في عناوين الكتب عند بعض المحقِّقين المعاصرين فلا تجد إلا الحذَّاق منهم من يعتني بضبط عنوان الكتاب ضبطاً علمياً متقناً، فقد أباح البعض منهم لأنفسهم التصرُّف و التبديل فيه، بزعم الاختصار أو تفادي غرابة العنوان الأصلي وغيرها، فكم أَخْرَجَتْ لنا المطابع كتباً بعناوين برَّاقة لعلماء مشهورين، فيظن القارئ أنَّه اكتشاف جديد لتراثٍ مفقود، فإذا به كتاب قديم مطبوع من قبل، أعيد إخراجه بعنوان جديد مُلَفَّقٍ، منسوب لذلك العالم المشهور، فهذا العمل مجانبٌ للأمانة العلمية التي يجب أن يتحلَّى بها المحقق، ويفتح باب المتاجرة بأسماء العلماء في ترويج الكتب، ويعرِّض تراث الأمة إلى المسخ. وحتى يكون هذا الكلام واقعيا أضرب مثالين معاصرين عن هذا التصرف في عناوين الكتب.

أولا: كتاب: (البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجَّة والبيان) لمحمود بن حمزة الكِرْمَاني (505هـ)، هذا الكتاب مشهور معروف عن العلماء بهذا الاسم الذي ارتضاه مؤلفه، وهكذا ذكره أصحاب الفهارس والمعاجم[1]، لكنَّ هذا الكتاب طُبِعَ باسم مغاير لما في الأصل، سَمَّاه المحقق **(أسرار التكرار في القرآن)**.[2]

وهذا تصرف غير لائق يخالف القواعد العلمية المتعارف عليها في تحقيق الكتب، خاصَّة وأن المؤلف (محمود الكرماني)، قد نصَّ على العنوان الكامل الذي ارتضاه في مقدمة كتابه، حيث قال: " ...وبعد: فإن هذا كتاب أذكر فيه الآيات المتشابهات التي تكرَّرت في القرآن وألفاظها متَّفقة، ولكن وقع في بعضها زيادة ونقصان، أو تقديم أو إبدال حرف مكان حرف، أو غير ذلك مما يوجب اختلافا بين الآيتين أو الآيات التي تكررت من غير زيادة ولا نقصان... وسَمَّيْتُ هذا الكتاب **البرهان في متشابه القرآن، لمافيه من الحجَّة والبيان،** وبالله وعليه التكلان".[3]

ولكنَّ محقِّقَ الكتاب تجاوز هذا النص الصريح في المقدمة، وغَيَّرَ في العنوان محتجاً بأنَّ العنوان الأصلي، كان حاجزاً لانتفاع المعاصرين منه، فجعل هذا سبباً كافياً لتغيره، حيثُ قال في مقدمة تحقيقه: "فالكتاب معروف إذن بين العلماء القدامى، ولكن لم يُتداول

[1] انظر، هدية العارفين: 2/ 402. كشف الظنون: 1/ 241. أبجد العلوم: 1/ 306.

[2] طبع باسم: أسرار التكرار في القرآن، لمحمود بن حمزة الكرماني، صدر عن دار الفضيلة،دراسة وتحقيق: أحمد عبد القادر عطا.

[3] أسرار التكرار في القرآن، محمود الكرماني: ص 63- 64.

في عصرنا ولم تنهض إليه يد لإخراجه لسبب واحد فيما نرى، هو العنوان الذي اختاره للكتاب، إذ سماه: (البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان) فأغمض المشتغلون بالنشر عنه عيونهم، إذ ظنُّوه في المتشابه بمعنى: الموهم، أو الغامض، ولم يفطنُوا إلى أنَّه في المتشابه بمعنى: المتماثل، وهو مكرَّرات القرآن كما أوضح مؤلفه في مقدمته".[1]

وهذا التعليل في الحقيقة ليس حجَّة للتصرف في العنوان، فالأمانة العلمية تقتضي ضبطُ النصِّ كما تَرَكَهُ مؤلفه، وأما قضيه اشتهار الكتاب فيمكن أن يُشْهَر في الناس بطرقٍ أخرى بدلاً من تغيير العنوان، ولا يشفع للمحقِّق أنَّه أورد اسم الكتاب الأصلي تحت الاسم الذي ارتضاه هو، حيث جاء في واجهة المجلد: (أسرار التكرار في القرآن، المسمى: البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان) ولَيْتَهُ وضع عنوان المصنِّف هو الأصل، ثم جعل تحته تفسيرًا للعنوان، ولكنه عكس الأمر.[2]

ثانيا: كتاب (آكام المرجان في أحكام الجان) للقاضي بدر الدين محمد بن عبد الله الشبلي (769هـ) طبع باسم (غرائب وعجائب الجان كما يصوِّرها القرآن والسنة).[3]

ومن الوهلة الأولى تستوقفك صيغة عنوان الكتاب التي توحي بأنَّ صاحبه من المعاصرين، فهم الذين اعتادوا نسبة ما كتبوه إلى القرآن والسنة في صلب العنوان، ولم يكن ذلك معروفاً في عصر الشبلي المتوفى في القرن الثامن الهجري، ولكنْ يبطل العجب حين تعلم أن الشبلي نَصَّ في مقدمة كتابه على العنوان الصحيح للكتاب، حين قال: "وسَمَّيْتُهُ (آكام المرجان في أحكام الجان) وبالله أستعيذ من الشياطين ونزغاتهم...".[4] بل قد لَخَّصَ الإمام السيوطي كتاب الشبلي هذا في كتاب سَمَّاه(لقط المرجان في أحكام الجان) ذكر في مقدمته أنَّه لخصه من كتاب الشبلي المسمَّى(آكام المرجان في أحكام الجان).[5]

والذي نلاحظه في عمل السيوطي أنه حافظ على العنوان الأصلي وجعل كتابه ملتقطاً منه، وهذا من الدقَّة والأمانة العلمية في الاختصار.

[1] أسرار التكرار في القرآن، محمود الكرماني: ص 19- 20.

[2] انظر الكلام عن هذا الكتاب في: التزوير والانتحال في المخطوطات العربية، د. عادل بن سليمان المشوخي: ص 156.

[3] صدر عن دار القرآن بالقاهرة، تحقيق وتعليق: إبراهيم بن محمد الجمل، وانظر الكلام عليه في: التزوير والانتحال في المخطوطات العربية، د. عادل بن سليمان المشوخي: ص 154- 155.

[4] غرائب وعجائب الجان كما يصوِّرها القرآن والسنة، بدر الدين الشبلي: ص 14.

[5] لقط المرجان في أحكام الجان، جلال الدين السيوطي: ص 15.

وبهذا الاسم نسب العلماء الكتاب للإمام بدر الدين الشبلي كما في كتب الفهارس والمعاجم[1]، إلا أنَّ المحقِّقَ أباح لنفسه، تغيير العنوان لسببٍ واهٍ، لا قيمة له في الميزان العلمي، فقد قال في مقدمة تحقيقه ما يلي: "وجدنا هذا الكتاب من نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية... واسمه (آكام المرجان في أحكام الجان) أما المطبوعة فعليها (آكام المرجان في أحكام الجان) فغيرنا اسمه إلى (عجائب وغرائب الجن) **ليلائم روح العصر**".[2]

فيا ليت شعري ! لو مشى المحققون على هذا النحو، فغيَّرُوا عناوين الكتب لملائمة العصر، لمسخ تراث الأمة، ولذبَّ التحريف إلى كتب الشريعة كما حرَّفتْ اليهود والنصارى الكتب المقدسة.

المبحث الثاني: التقصير في دراسة نسبة الكتب لمؤلّفيها، حتَّى نسبت كتب لغير أصحابها:

المطلب الأول: مسالك إثبات صحَّة نسبة الكتب إلى مؤلِّفيها:

إنَّ من مهمات التحقيق العلمي المؤصَّل، أن يعتني المحقِّقُ بإثبات صحَّة نسبة الكتاب إلى مؤلفه عنايةً بالغةً، حتَّى لا يَنْسِبَ كلاماً لغير قائله، وينبغي على المحقِّقِ أن لا يَغْتَرَّ، ولا يكتفي بما يجدُهُ على طُرَّةِ المخطوطة من ذكر لعنوان الكتاب ونسبته للمؤلف، فقد ثبت بالتجربة المستفيضة أنَّ كثيراً من النسَّاخ ومُلَّاك المخطوطات، ينسبون المخطوطات إلى المشاهير من العلماء ويكتبون ذلك على اللوح الأول من المخطوط، فيغتر بذلك من يطالع المخطوط، وهذا موجود بكثرة في مخطوطاتنا العربية.

لذلك كان من الواجب على المحقِّقِ الحاذق أن يعقد فصلاً في قسم الدراسة، يثبت فيه – بما لا يدع مجالاً للشك- صحَّة نسبة المخطوط إلى مصنِّفِهِ، حتَّى لا تضيع جهود العلماء وتُنْتَحَلَ الكتب، وحتى يُعْطَى كلَّ ذي حقٍّ حقَّهُ.

وقد بيَّن العلماء قديما وحديثا طرق ووسائل الكشف عن صحة نسبة الكتاب لمؤلفه[3]، نلخصها فيما يلي- مع التنبيه أنَّه قد لا يكفي مؤشرٌ واحد للتيقُّن من صحَّة النسبة، والأمر دائر مع القرائن و غلبة الظن-:

[1] انظر: كشف الظنون: 1/ 81. هدية العارفين: 2/ 164.

[2] غرائب وعجائب الجان كما يصوِّرها القرآن والسنة، بدر الدين الشبلي: ص 08

[3] انظر هذه الوسائل في المراجع التالية: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، د. رمضان عبد التواب: ص 74- 77. منهج تحقيق المخطوطات، إياد الطباع: ص 28- 29. توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، موفق بن عبد الله بن عبد القادر: ص 113- 116.

1) الرجوع إلى سائر نسخ المخطوطة فإن اتَّفَقَتْ تلك النسخ على نسبة الكتاب لمؤلف واحد، فهو مؤشرٌ قويٌ على صحَّة النسبة، ويقع التصريح عادة في مقدمة الكتاب، بعد ذكر العنوان فيذكر مصنِّفه، أو في نهاية المخطوط، يصرِّح الناسخ باسم الكتاب واسم ناسخه.

2) الرجوع إلى كتب الفهارس، والأثبات، والبرامج، والمشيخات، ومعاجم المؤلفات، التي عُنِيَتْ بذكر المصنفات ونسبتها إلى مؤلفيها، خاصَّة التي تذكر السند الذي روي به هذا الكتاب، كفهرست ابن خَيْر الأشبيلي وغيرها.

3) الرجوع إلى ترجمة المؤلف في كتب التراجم المتنوعة، ككتب الأعلام المصنَّفة على القرون، وكتب الطبقات وغيرها، فعادة ما تذكر هذه الكتب مصنفات أهل العلم المترجم لهم، مع ملاحظة أن كتب التراجم قد لا تستوعب جميع مؤلفات العَلَم، فلا يعني عدم ذكر الكتاب في ترجمته، الشكّ في نسبته لمؤلفه.

4) الرجوع إلى المصنَّفات الأخرى لصاحب الكتاب المراد تحقيقه، فقد يذكر المصنف ذلك الكتاب وينسبه إلى نفسه، أو ينقل منه، مثال ذلك أن يقول: "وقد أشبعنا الكلام على هذه المسألة في كتابنا(كذا وكذا)". كذلك الرجوع إلى المصنفات الأخرى لغير المصنف في الموضوع نفسه، فقد يصرِّح العلماء بالنقل من ذلك الكتاب ناسبين إيَّاه لمؤلفه.

5) الفحص الداخلي الناقد لمحتوى الكتاب[1]، يتأكد من خلاله المحقق الحاذق أنَّهُ لا توجد أيُّ إشارة في متن الكتاب، تحيل نسبة الكتاب لمصنفه، كالنظر في الشيوخ الذين روى عنهم المصنف و تواريخ وفياتهم، و فحص الحكايات والأحداث التاريخية الموجود في الكتاب هل وقعت قبل عصر المؤلف أم بعده، وهذا ما يسمَّى بالنقد التاريخي الذي استعمله المحدثون قديماً في كشف كذب الرواة، كما قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ".[2]

6) التمرُّسُ على أسلوب الكاتِب من خلال قراءة كُتُبِهِ الأخرى، ومقارنة أسلوبه بأسلوب المخطوطة المنسوبة إليه، فيظهر لك جلياً الفرق بين أسلوب المتقدمين الذي فيه البلاغة والإيجاز، وبين أسلوب المتأخرين الذي فيه التطويل والسجع، فالتزام الترحُّم على العلماء

[1] راجع هذه الطريقة المهمة في: تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون: ص 46. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين،د. رمضان عبد التواب: ص 76- 77.

[2] الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي: ص 119.

عند ذكرهم مثلا: (قال فلان- رحمه الله-) لم يكن من عادة المؤلفين المتقدمين، فإذا وُجد في الكتاب مثل هذا، فهو مؤشر قوي أن مؤلِّفه من القرون المتأخرة.

المطلب الثاني: كتب حقَّقها بعض المعاصرين فنُسِبَتْ لغير أصحابها:

من السِّمات الظاهرة للعيان عند المحقِّقِين المعاصرين، العجلة و التسابق إلى إخراج تراث العلماء، ولو كان ذلك على حساب القواعد العلمية للتحقيق، والسبب في ذلك تصدِّي من لا علم له لحيازة السبق في إخراج النوادر، وقد يكون من الأسباب في ذلك الطمع التجاري بالتعاون مع دور النشر؛ فظهرتْ في الساحة العلمية كتبٌ منحولة نسبت لغير مصنفيها، وكتب مغمورة نُسِبَتْ إلى مؤلفين مشهورين وهي لغيرهم، وفي الغالب يكون سبب ذلك اغترار المحقِّق بما يجده في أول صفحة المخطوط مما كتبه النسَّاخ وعدم تحقُّقِهِ من صحَّة نسبة الكتاب للمؤلف، وهناك أمثلة كثيرةٌ معاصرة حول كتب نسبها المحققون لغير مصنفيها، أكتفي بذكر مثالين مشهورين يغنيان عن غيرهما.[1]

<u>أولا</u>: نسبة كتاب (التفسير الكبير) للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (360هـ). فقد طُبِعَ هذا الكتاب مؤخرا[2]، على نسخة فريدة موجودة في فرنسا، والمتبادر إلى الذهن أنه تفسير أثريٌّ لمحدث وحافظ بارع، ولكن بمجرد أن يطَّلع عليه القارئ يكاد يجزم أنه ليس من تصنيف الإمام الطبراني، ولو أن المحقق تَرَيَّثَ ولم يغتر بما وجده في اللوحة الأولى من المخطوط أنَّه تفسير الطبراني، وفحص الكتاب فحصاً علمياً نقدياً، لتأكَّدَ أنَّهُ ليس للإمام الطبراني وذلك من وجوه عدَّةٍ:[3]

1) اعتمادُ المحقِّق في نسبة الكتاب للطبراني، على ما جاء في الورقة الأولى من المخطوط، مجازفة منه -خاصَّة في الكتب التي ليس لها إلا نسخة واحدة- والملاحظ على هذه الكتابة أنها كتبت بخط حديثٍ ليس هو خطُّ متن الكتاب، مما يقوِّي الشكَّ أنها من فعل من طَالَعَ الكتاب.

---

[1] انظر أمثلة عن هذه الكتب في: محاضرات في تحقيق النصوص، هلال ناجي: ص 07- 50. تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث، للغرياني ص 90. أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص، مجلة المورد (المجلد السادس، العدد الأول: 1397هـ/ 1977م).

[2] طبع باسم (التفسير الكبير، تفسير القرآن العظيم للإمام الطبراني)، في ست مجلدات، بتحقيق: هشام البدراني، والمطبوع بدار الكتاب الثقافي في الأردن سنة (2008م).

[3] انظر إبطال نسبة هذا الكتاب للطبراني في: مجلة البصائر، العدد الثاني (رجب 1430هـ) مقال بعنوان (الاسم الصحيح لتفسير الطبراني، وتعيين مؤلفه، وصور من آفات التحقيق، نايف بن سعيد بن جمعان الزهراني) ص: 28 -31. وجريدة الدستور الأردنية، العدد (14659) بتاريخ: 08/ ماي/ 2008م، مقال بعنوان: (تعقيبات حول كتاب التفسير الكبير للطبراني) د. بشار عواد معروف.

2) لو أنَّ المحِّقَق تمرَّسَ على أسلوب الطبراني في التأليف في كتبه الأخرى (المعاجم الثلاثة، كتاب الدعاء..) لرأى الفرق شاسعاً بين أسلوب الكتاب وأسلوب الطبراني، فالطبراني في جميع كتبه يسوق الأحاديث بأسانيده وهو الحافظ الكبير، وفي هذا الكتاب ليس هناك حديث واحد يرويه بالإسناد. كما أنَّإلتزام الترحُّم بعد ذكر العلماء ليس من عادة المتقدمين من العلماء، وصاحب هذا الكتاب يكثر من قوله:(وكان أبو الحسن الكرخي -رحمه الله-) (وعن أبي مجلز -رحمه الله-) (قال الكلبي -رحمه الله).

3) صاحب هذا الكتاب يُكْثِرُ من ذكر مذهب الحنفية في آيات الأحكام، وينحى مذهبهم في ترجيح الأحكام الفقهية، ويكثر من عبارة (قال أصحابنا) مما يوحي أنه حنفي المذهب، وأما الحافظ الطبراني فهو معدود في الحنابلة، وقد ترجم له القاضي أبو يعلى في كتابه طبقات الحنابلة (2/ 52). وذكر أنه ممن سمع من عبد الله بن أحمد بن حنبل.

4)في متن ذلك الكتاب المخطوط نقول عن علماء جاؤوا بَعْدَ زمن الطبراني بسنوات أو بقرون، ففيه النقل عن: سهل بن محمد العجلي الحنفي (404هـ) والإمام الثعلبي المفسر (427هـ) وأبي منصور الثعالبي اللغوي (430هـ) والفقيه عبد الصمد الغزنوي الحنفي (723هـ)، ومع ذلك فقد أسقط المحقِّقَالنقول عن العلماء المتأخرين بدعوى أنها من إقحام الناسخ!!

5) وقف بعض المعاصرين[1] على الدليل القاطع والجواب الشافي، عن المؤلف الحقيقي لهذا الكتاب، فتبين بمقارنته ببعض التفاسير المطبوعة مؤخراً، أن هذا الكتاب ما هو إلا نسخة أخرى من نسخ تفسير أبي بكر الحدَّاد اليمني الحنفي المتوفى سنة (800هـ) واسم هذا الكتاب (كشف التنزيل في تحقيق المباحث والتأويل)، وقد اعتمد محقِّقُ الكتاب على هذه النسخة التي نسبت زورا لإمام الطبراني.

[1] هو الباحث نايف بن سعيد بن جمعان الزهراني، في مقاله المسمى (الاسم الصحيح لتفسير الطبراني، وتعيين مؤلفه، وصور من آفات التحقيق، نايف بن سعيد بن جمعان الزهراني) مجلة البصائر، العدد الثاني (رجب 1430هـ) ص: 28 -31.

ثانيا: نسبة كتاب (تذكرة أولي البصائر في معرفة الكبائر) للإمام عبد الرحمن بن علي بن عبد الله المعروف بابن الجوزي (510هـ/ 597هـ). طُبِعَ هذا الكتاب على نسخة فريدة محفوظة في مكتبة (الكونغرس)[1]، والملاحظ أن المحقِّقَ لم يجعل قسماً لدراسة المخطوط في أول الكتاب، كما هو متعارفٌ عليه علمياً، بل اكتفى بالترجمة لابن الجوزي، وذكر مؤلفاته، ولم يتكلم عن صحَّة نسبة الكتاب لمصنِّفه، وهذا من التقصير والتعجُّل الذي يُعَابُ على بعض المحقِّقِين المعاصرين، حيث اكتفى المحقِّقُ بما جاء في اللوحة الأولى من المخطوط، أن هذا الكتاب لابن الجوزي، ولم يكلِّف نفسه عناء البحث عن صحَّة هذه النسبة، ولو أنَّ المحقِّقَ اتَّبع القواعد العلمية للتحقيق، وسلك طرق التأكُّد من صحة نسبة الكتاب لمصنفه التي ذكرناها آنفا، لتبين له يقيناً أنه ليس من تأليف ابن الجوزي وذلك من وجوهٍ عدة:

1- إذا قرأت الكتاب يكتمل يقينك أنه ليس من تأليف ابن الجوزي -رحمه الله-، صاحب القلم السيَّال، المعروف بِبَلاغته وفصاحته، وروعة أسلوبه، في توضيح المعاني وتقريبها، ومن قرأ كتابه (صيد الخاطر) علم ذلك. وأمَّا صاحب هذا الكتاب، فأسلوبه وطريقته في الكتابة توحي أنَّه من القرون المتأخرة، فلا يمكن بتاتاً أن يكون أسلوب ابن الجوزي، فمثلا: التزام المصنف بعزو الأحاديث التي يستدلُّ بها إلى مصنيفها كلَّ ما ذكرها، هذا من أسلوب المتأخرين في التخريج والعزو، فيقول بعد كل الحديث: (أخرجه البخاري. رواه الترمذي. رواه الحاكم)، كذلك التزام الترحُّم على العلماء كلَّما ذكروا، ليس من أسلوب المتقدمين.

2- من العجيب الغريب أنَّ مصنِّف الكتاب نقل نصَّين عن الإمام ابن الجوزي نفسه، مترحماً عليه!! فليت شعري، لو كان ابن الجوزي مصنِّف الكتاب هل ينقل كلامه ويترحَّم على نفسه ؟ وهل يصف نفسه بالشيخ الإمام؟ والأعجب من ذلك كيف لم يتفطَّن المحقِّق لهذا مع أنَّ الأمر واضح بيِّنٌ؟ ففي (ص:147) مانصُّهُ: "وقال الشيخ الإمام أبو الفرج بن الجوزي -رحمه الله-: بلغني أنَّ الخمر مُرَّةُالطعم، وأن ريحها كريهٌ ...". وفي (ص: 348) قال: "قال أبو الفرج ابن الجوزي -رحمه الله- : كان النبي ﷺ قد تزوج أول نسائه خديجة، ثم عائشة، ثم حفصة، ثم أم سلمة...". ولا يُقال أنَّ هذا من إدراج الناسخ فالسياق يأبى ذلك.

[1] طبع هذا الكتاب بتحقيق وتعليق: طالب عواد. قدم له فضيلة المحدث المحقق: عبد القادر الأرناؤوط. وطبعته: دار ابن كثير، دمشق/ بيروت. ط.2، 1429هـ/ 2008م.

3- بعض الحوادث التاريخية الموجودة في هذا الكتاب تدل على أنَّ مؤلفه جاء بعد القرن السابع، وابن الجوزي توفي القرن السادس (597هـ) مثال ذلك ما جاء في (ص 185) قال: "...والحشيشة تؤكل وتشرب، وإذا لم يذكرها العلماء في الكتب، لأنَّها لم تكن على عهد السلف الماضيين، وإنما أحدثت في مجيء التتار إلى بلاد الإسلام".[1] فهذا دليلٌ على أنَّ المتكلم ليس ابن الجوزي؛ لأنه توفي في القرن السادس (597هـ)، والتتار إنَّما تغلَّبوا على بلاد المسلمين في القرن السابع.

4- بعض الشيوخ الذين روى عنهم صاحب الكتاب هم من طبقة تلاميذ ابن الجوزي، ومع ذلك ينقل عنهم صاحب الكتاب مترحماً عليهم، مما يوحي أنَّهم ماتوا قبله، فنقل عن كمال الدين ابن العديم (690هـ)، ونقل عن ضياء الدين المقدسي (643هـ)[2]، وهو من تلاميذ ابن الجوزي، وقد ذكروا في ترجمته أنَّه سمع من ابن الجوزي لَمَّا دخل بغداد، وقد ولد ضياء الدين سنة (569هـ)، وتوفي سنة (643هـ)، فلو كان هذا كتاب لابن الجوزي فكيف ينقل عن تلميذه واصفاً إيَّاُه بالشيخ الإمام الحافظ ثم يترحَّم عليه؟ والمقدسي قد مات بعد ابن الجوزي بـ (46 سنة) !!

5- لو رجع المحقِّقُ إلى كتب الفهارس التي عُنِيَتْ بذكر مصنفات العلماء، لوجد النسبة الصحيحة لهذا الكتاب، من غير كبير عناءٍ، فقد جاء في كتاب، هدية العارفين[3] أنَّ:"عبد الْقَادِر بن أَحْمَد حَازِم الهيتي الرِّفَاعِي الشَّافِعِي الْمُتَوفَّى سنة (1100هـ) لَهُ:**تذكرة أولى البصائر فِي معرفَة الْكَبَائِر**". ونَسَبَهُ له كذلك عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين[4]، بل ذكر يوسف سركيس أنَّه مطبوع قديماً في المطبعة العلمية سنة (1311هـ).[5]

[1] تذكرة أولي البصائر في معرفة الكبائر، ابن الجوزي: ص 185.

[2] انظر: المرجع السابق: ص 346 .

[3] هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل الباباني البغدادي: 1/ 602.

[4] معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة: 5/ 282.

[5] معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف سركيس: 2/ 773.

المبحث الثالث: إصلاح المحقِّقِين أو النسَّاخ للأخطاء العلمية التي وقع فيها المؤلِّف:

المطلب الأول: قواعد التعامل مع الأخطاء العلمية في النسخ الخطيَّة:

إنَّ قواعد التحقيق العلمي تُوْجِبُ على المحقِّقِ الالتزام بالأمانة العلمية في إخراج النصِّ ونشره، كما وضعه مؤلِّفُهُ، فلا ينبغي التصرُّفُ في متن الكتاب بالإصلاح والتغيير، ولو وجد فيه أخطاءً ظاهرةً؛ لأنَّ ذلك النص -على ما فيه- يعبِّرُ عن ثقافة المؤلف، ومستواهُ العلمي، كما يعبِّر عن بيئته وعصره، فالأمانة العلمية تقتضي ترك الخطأ كما هو، ثم التنبيه عليه في الحاشية[1]، خاصَّةً إذا كان الخطأُ محفوظاً في النسخة الخطيَّة التي كتبها المصنف بيده، يقول عبد السلام هارون: "...فليس معنى تحقيق الكتاب أنْ نلتمس للأسلوب النازل أسلوبًا هو أعلى منه، أو نحلَّ كلمة صحيحة محلَّ أخرى صحيحةً بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصاً من النصوص إلى قائل، وهو مخطئ في هذه النسبة فَيُبَدِّلُ المحقِّق ذلك الخطأ ويحلُّ محلَّه الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأً نحوياً دقيقاً فيصحِّح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عبارته إيجازاً مخلاً فيبسط المحقِّق عبارته بما يدفع الإخلال، أو أن يخطئ المؤلف في ذكر عَلَمٍ من الأعلام فيأتي به المحقق على صوابه.

وقد وجدْتُ (الأزهري) صاحب (التهذيب) يذكر في مقدِّمة معجمه أبا عمرو الشيباني أنَّهُ: إسحاق بن مراد، فحدَّثَتْنِي نفسي أن أصحِّحه بمرار كما هو معروف متيقَّن من كتب التراجم، ولكنِّي وجدت أنَّ القدماء قد سجّلوا عليه هذا الخطأ قديماً، وأنهم وجدوا ذلك بخط الأزهري، وبذلك لم تكن لي مندوحة من أن أبقيَ الاسم على خطئِهِ كما هو".[2]

ولكنَّنَا نجد كثيرا من المحقِّقين لا ينتبهون إلى هذه المسألة الدقيقة، فيصلحون الأخطاء الظاهرة في متن الكتاب إجلالاً وتعظيماً لأهل العلم وصيانةً لأعراضهم، أو يعتدُّون بإصلاح النسَّاخ لتلك الأخطاء من غير تنبيهٍ، ولا رجوعٍ إلى الأصول الصحيحة، مع أنَّ هذه الأخطاء قد أحصاها أهل العلم عليهم قديما، فتصحيحها من طرف المحقِّق أو الناسخ، فيه تخطئةٌ لأولئك العلماء النقَّاد الذين نبَّهُوا على تلك الأخطاء، فيقع الإشكال في توجيه كلام أهل العلم بسبب ذلك التصرُّف.[3]

---

[1] انظر: قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدين المنجد: ص 16.

[2] تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون: ص 46- 47. وانظر: ضبط النص والتعليق عليه، د.بشار عواد معروف: ص 11.

[3] انظر: تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين، د.بشار عواد معروف: ص 09- 10. توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، موفق بن عبد الله بن عبد القادر: ص 139 و 155.

المطلب الثاني: أمثلة معاصرة على تصحيح بعض النسخ و الأصل أنها وردت على الوجه الخطأ:

بين يديَّ الآن مثالان عن إصلاح المحققين لأخطاء معروفة أُخِذَتْ على أصحاب تلك الكتب:

المثال الأول: رواية الإمام يحي بن يحيى الليثي الأندلسي (234هـ) لموطأ الإمام مالك، حيث احتفى العلماء بهذه الرواية، ووضعوا شروحهم عليها، بالرغم من أنَّها ليست أجود الروايات، فقد رحل يحي بن يحيى الليثي إلى المدينة، فسمع الموطأ من الإمام مالك في آخر حياته، فأخذه كلَّه غير أبواب من كتاب الاعتكاف شكَّ في سماعه، فرواها عن زيَّاد بن عبد الرحمن اللَّخْمِي عن مالك. وقد اشتهر عند العلماء أن يحيى الليثي وقعت له هِنَاتٌ وأخطاءٌ معروفةٌ في روايته للموطأ، فإنَّه لم يكن على درجةٍ كبيرةٍ من الإتقان في رواية الحديث، مقارنة برواية الثِّقات الأثبات من أصحاب مالك، يقول ابن عبد البَّر: "ولَعَمْرِي لقد حَصَّلْتُ نَقْلَهُ عن مالك، وألفيته من أحسن أصحابه نقلاً ومن أشدِّهم تخلصاً في المواضع التي اختلف فيها رواة الموطأ، إلا أنَّ له وهماً وتصحيفاً في مواضع فيها سماجة".[1] وبالرغم من هذا قام بعض الغيورين من تلاميذ يحيى بإصلاح هذه الأخطاء إجلالا لعلم الشيخ، يقول ابن ناصر الدين الدمشقي: "وقد أُخِذَ عليه في روايته (الموطأ) وحديث الليث أوهام نُقِلَتْ، وكُلِّمَ فيها فلم يغيِّر ما في كتابه، وتبعهُ الروَّاة عنه، وأمَّا ابن وضَّاح فإنَّه أصلحها، ورواها عنه الناس".[2]

ولما طبعت رواية يحيى الليثي للموطأ لم يتفطن محقِّقُو الكتاب إلى ذلك التغيير والإصلاح الذي وقع قديما من الروَّاة والنسَّاخ، فاثبتوا متن الرواية على الوجه الصحيح الخالي من الخطأ، فإذا تَتَبَّعَ الباحث الأخطاء التي نَبَّهَ عليها ابن عبد البر في (التمهيد) لا يجدها في المتن المطبوع، وهذا العمل يفتح باب إساءة الظن بالعلماء. ولنضربْ مثالا بأشهر طبعةٍ لموطأ مالك برواية يحيى، وهي طبعة الشيخ: (محمد فؤاد عبد الباقي)، جاء فيها: "حدَّثني يحيى عن مالك عن علقمة بن أبي علقمة **<u>عن أُمِّه</u>** أن عائشة زوج النبيﷺ قالت :أهدى أبو جهم بن حذيفة لرسول الله ﷺخميصة شامية..".[3]

---

[1] التمهيد، ابن عبد البر: 7/ 102- 103 .

[2] إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك، ابن ناصر الدين الدمشقي: ص 217.

[3] الموطأ، الإمام مالك (رواية يحيى الليثي): 1/ 97 برقم: 220.

بينما نجد الحافظ ابن عبد البر يقول: "هكذا قال يحيى عن مالك في إسناد هذا الحديث **عن علقمة بن أبي علقمة أنَّ عائشة** ولم يتابعه على ذلك أحد من الرواة، وكلُّهم رَوَاهُ عن مالك في الموطأ عن علقمة بن أبي علقمة عن أُمِّهِ عن عائشة، وسقط ليحيى **عن أُمّه** وهو مما عُدَّ عليه".[1]

وهكذا يتكرَّرُ هذا الأمر في كثيرٍ من المواضع، وقد نَبَّهَ عليها العلماء قديماً وحديثاً، فينبغي على المحقِّق أن ينتبَّهَ إلى هذه التغيرات الخفية، وأن يدرس الكتاب دراسة وافية قبل تحقيقه.[2]

المثال الثاني: كتاب (تقريب التهذيب) للحافظ: ابن حجر العسقلاني (852هـ)، وهو من أعظم الكتب وأقربها نفعاً لمن أراد البحث عن ترجمة أحدِ رواة الكتب الستة، اختصر فيه الحافظ ابن حجر كتابه الآخر(تهذيب التهذيب) ملخصاً فيه أحكامه على الرواة، فلقد نحى فيه نحو الاختصار في عبارة الترجمة، واستعمال الرموز في ذكر من خرَّج للراوي من أصحاب الكتب. ولَمَّا كانتْ هذه الرموز والأرقام دقيقة، وقع للحافظ ابن حجر فيها أوهامٌ نَبَّهَ عليها من جاء بعده من العلماء.

ولكنَّ الناظر في النسخ الخطية الموجودة لهذا الكتاب العظيم، يجد في بعضها إصلاح لتلك الأخطاء وإضافات من النسَّاخ، وللأسف طُبِعَ الكتاب بإلحاق تلك الإصلاحات والإضافات فيه، ولقد تَبَيَّنَ ذلك بالعثور على النسخة الخطية التي كتبها المؤلف بخطِّ يده، فتبيَّنَ بعد المقارنة بينها، وجود كثير من الإصلاحات في النسخ الخطية الأخرى والنسخ المطبوعة، وقواعد التحقيق العلمي تقضي بالاعتماد على النسخة التي بخط المؤلف، فمتى وجدت فلا عبرة بغيرها من النسخ. وهذا الذي لم يفعله محقِّقُو طبعات (تقريب التهذيب) وهو الذي نَبَّهَ عليه الدكتور: بشَّار عواد معروف، في ردِّه على من انتقده في تحريره لتقريب التهذيب.[3]

[1] التمهيد، ابن عبد البر: 20/ 108.

[2] تكلم عن إصلاح الرواة والنساخ بالتفصيل الدكتور بشار عواد معروف في كتابه (تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين)، ص: 11- 45.

[3] انظر: تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين، بشار عواد معروف: ص 55- 57.

مثال ذلك: ترجمة أحمد بن عُمر بن حفص بن جهم بن واقد الكِندي، الوكيعي، أبو جعفر الجلاَّب، جاء في نسخة ابن حجر التي كتبت بيده ما يلي: "ثقة من العاشرة ما ت سنة خمس وثلاثين(م)". ورمز الميم يشير إلى أنه قد أخرج له مسلم، بينما نجد في النسخ المطبوعة زيادة على ما سطَّرَهُ ابن حجر، ففي طبعت أبي الأشبال: رمز له: (م د) والمعنى أنه روى له مسلم وأبو داود في المسائل.[1]

وهكذا في كثيرٍ من التراجم ترى إصلاحات ليستْ في النسخة الأم، التي كتبت بخطِّ الحافظ ابن حجر، وهذا يدعو إلى التدقيق في اختيار النسخ وإصلاح الأخطاء.[2]

المبحث الرابع: تلفيق متنٍ للكتاب على غير القراءة التي فَسَّرَعليها المفسر، أوعلى غير الرواية الحديثية التي شرح عليها الشارح:

المطلب الأول: قواعد التعامل مع الآيات القرآنية، والروايات الحديثية في تحقيق المخطوطات:

إنَّ الأمانة العلمية في تحقيق النصوص تقتضي المحافظة على النصّ من الزيادة والنقصان، وأن يثبت المحقّقُ النصَّ كما رسمه المؤلف، فلا ينبغي بأي حالٍ التَسَوُّرُ على نَصِّه والتصرُّفُ فيه، يقول عبد السلام هارون: "ليس تحقيق المتن تحسينا أو تصحيحا، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخيه لها حرمتها، كما أنَّ ذلك الضرب من التصرف عدوان على حقِّ المؤلف الذي له وحده حقُّ التبديل والتغيير".[3]

فإن لاح للمحقِّقِ توضيح شيء أو تحسينه، فإنَّ الهامش ملاذٌ آمنٌ للتحسين أو التوجيه، فقد يضطر المحقِّق في إخراجه للكتاب وتتميم الانتفاع به، إلى نوع تصرفٍ خاصةً في كتب التفاسير و الشروح الحديثية، فإن نسخها المخطوطة مجردة من المتن المشروح، فيعمد كثيرٌ من المحقِّقين على إدخال المتن من فوق، ويفصلون بينه وبين الشرح أو التفسير بخطٍ غليظ، وهذا الفعل وإن رخَّص فيه بعض أهل العلم، إلا أن هناك خطأ قَلَّ من يتنبَّهُ له من المحقِّقِين، وهو تلفيق متن لكتاب التفسير، على غير القراءة التي فسَّرَ عليها المفسِّر،

[1] تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ط/ أبي الأشبال الباكستاني). ص: 96.

[2] انظر: تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين، د.بشار عواد معروف: ص70 فما بعدها.

[3] تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون: ص 47- 48. وانظر، قواعد تحقيق المخطوطات، المنجد: ص 19.

أو تلفيق متن للكتاب الحديثي على غير الرواية الحديثية التي شرح عليها صاحب الكتاب، فتجد تبايناً واضحاً بين ما هو موجود في المتن، وما هو موجود في الشرح، وهذا الخطأ قد شاع وذاع في المطبوعات، فينبغي على المحقِّق أن يتنبَّه إلى القراءة القرآنية التي اعتمدها صاحب الكتاب، فيثبتها في المتن، وكذلك الرواية الحديثية المعتمدة عند صاحب الكتاب فيضعها دون غيرها، و لقد نَبَّهَ الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للرسالة، أنَّ الشافعي ينطق كلمة القرآن، غير مهموزة (القران) على قراءة ابن كثير، قال: "ولقد كان الأجدر بنا في تصحيح كتاب الرسالة أن **نضبط كل آيات القران التي يذكر الشافعي على قراءة ابن كثير**، إذ هي قراءة الشافعي كما ترى، ولكنِّي أحجمت عن ذلك، إذ كان شاقاً عليَّ عسيراً؛ لأنِّي لم أدرس علم القراءات دراسةً وافيةً، والرواية أمانة يجب فيها التحرُّزُ والاحتياط".[1]

فالمطلوب من المحقق الانتباه في إثبات نوع القراءة القرآنية في النص، وأن لا يبادر إلى وضعها برواية حفص عن عاصم، كما اعتاد ذلك من يطبع الكتب، يقول إيَّاد الطبَّاع: "ومن المفيد الإشارة إلى أنَّ القراءة المشهورة بالشام كانت قراءة (ابن عامر) وذلك إلى حدود الخمس مئة، إلى أنْ عَمَّتْ قراءة (حفص عن عاصم) مع دخول العثمانيين الشام في القرن العاشر...لذلك فإن معرفة المؤلف وعصره تُعِينُ المحقق على إثبات القراءة التي يريدها المؤلف؛ **وقد أخطأ كثير من أهل العلم حينما حقَّقُوا كتباً أُلِّفَتْ في القرن السابع أو الثامن في الشام مثلاً، وضبطوا الآيات على قراءة حفص عن عاصم**، دون مراعاة للقراءة المتواترة المثبتة في الأصل الخطِّي".[2]

وما قيل في القراءة القرآنية ينسحب على الرواية الحديثية في كتب الشروح، يجب ضبطها على الرواية التي اعتمدها المؤلف في النسخة الخطية، وليس على الرواية المشهورة في عصرنا.

---

[1] الرسالة، محمد بن ادريس الشافعي: ص106. (حاشية المحقق أحمد شاكر).

[2] منهج تحقيق المخطوطات، إياد خالد الطباع: ص 68.

المطلب الثاني: أمثلة معاصرة على أخطاء المحققين في اختيار القراءة القرآنية والرواية الحديثية:

إنَّ الناظر في تحقيقات المعاصرين لكتب التفاسير، يجد الغالب عليها عَدَمُ التدقيق في اختيار القراءة القرآنية، عند إدخال المتن في صلب الكتاب، فَجُلُّ المحقِّقين يطبع كتب التفسير -على اختلاف مذاهب أصحابها واختياراتهم في علم القراءات- بإقحام الرسم القرآني على رواية (حفص عن عاصم). وهكذا كتب الشروح الحديثية يختار المحقِّقُون الروايات المتداولة المشهورة فيضعونها متوناً لتلك الشروحات، دون مراعاةٍ، ولا بحثٍ عن الرواية الأصلية التي وضع عليها المصنف شرحه؛ فتجد الشارح يفسِّر ألفاظاً ليست موجودة في المتن لأن الرواية الأصلية خالية من تلك الألفاظ.

ولبيان هذا الأمر من الناحية العَمَلِية نذكر مثالين عن أشهر الكتب في هذا الباب:

أولاً: كتاب (الجامع لأحكام القرآن) لأبي عبد الله القرطبي (671هـ)، و هو بحقٍّ موسوعة ضخمة للأحكام الفقهية المستنبطة من القرآن الكريم، وهو مرجعٌ أساسٌ لكلِّ من يتكلم في علم التفسير وأحكام القرآن، ولكنَّه لم يطبع لحدِّ الآن الطبعة العلمية التي تليق به، فأوَّلُ ما طبع هذا الكتاب الطبعة الأولى عن دار الكتب المصرية سنة (1933م)، كان مجرداً عن المتن القرآني كما هو في أصل المخطوط، وفي الطبعة الثانية أقحموا المتن القرآني وفصلوا بينه وبين التفسير بخط، ولكنَّهم أدخلوه برواية حفص عن عاصم، وهي غير الرواية التي فسر عليها الإمام القرطبي -رحمه الله-، وقد تنبَّهَ إلى هذا الاختلاف محقِّقوا الكتاب في الطبعة التي أصدرتها (مؤسسة الرسالة)، يقول المحقق: عبد الله بن عبد المحسن التركي في مقدمة تحقيقه لهذه الطبعة: "وتجدر الإشارة إلى أنَّ الآيات القرآنية مثبتة في هذه الطبعة على رواية حفص، كما هو الحال في الطبعة المصرية، لأن الآيات لم ترد في النسخ الخطية على قراءة واحدة، بل تنوعت فيها، وغالبا ما وردت على قراءتي أبي عمرو ونافع، وذلك حسب ما في النسخ (د) و(ز) و(ظ)".[1]

[1] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 1/ 36.

فالمطالع بتمعُّنٍ لهذا التفسير يجد تبايناً بين المتن و الشرح، مثال ذلك ما جاء في تفسير سورة الفرقان، حيث أُثْبِتَتْ الآية في المتن برواية حفص عن عاصم، وهي قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا ۚ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ۝١٩ ﴾ [الفرقان: ١٩]،حيث قرأ حفص عن عاصم «فما تَسْتَطِيعُونَ» بالتاء، بينما تجد القرطبي في الشرح، يفسِّر على قراءة نافع «فما يستطيعون» بالياء، حيث قال في تفسيره: "«فما يَسْتَطِيعُونَ» يعني الآلهة صرف العذاب عنكم ولا نصرَكم. وقيل: فما يستطيع هؤلاء الكفار لماَّ كذَّبهم المعبودون".[1] وهكذا في مواضع عديدة تجد مثل هذا الصنيع المتباين.

فكان الأجدر أن يطبع هذا التفسير -بعد التَحَقُّقْ من النُّسخ المخطوطة – على قراءة نافع المدني، التي كان يختارها الإمام مالك-رحمه الله- حتَّى يكون هناك تناسق بين المتن والتفسير، وهذا الذي فعله محقِّقُوا تفسير مكِّي بن أبي طالب القيسي المالكي (437هـ) المسمَّى (الهداية إلى بلوغ النهاية) فاستعملوا خط المصحف برواية (ورش عن نافع)، كما نُصَّ على ذلك في مقدمة التحقيق.[2]

ثانياً: كتاب (فتح الباري شرح صحيح البخاري) للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، يُعَدُّ أفضل وأجمع شرحٍ لصحيح البخاري، احتفى به العلماء قديماً وحديثاً، حتَّى قيل فيه (لا هجرة بعد الفتح)، فطبع لأوَّل مرةٍ في المطبعة الأميرية الكبرى لبولاق، بمصر سنة (1301هـ) مجرداً عن المتن كما هو في أصل المخطوط، ثم لما طبع مرة أخرى في المطبعة السلفية بالقاهرة، أُدْخِلَ عليه متن الجامع الصحيح بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، ولكنْ فاتهم أنَّ الرواية التي أدخلوها ليست هي رواية أبي ذَّرٍ الهروي عن مشايخه الثلاثة التي اعتمدها الحافظ ابن حجر في شرحه، فوقع خلطٌ وعدم تناسقٍ بين المتن والشرح، وبقي هذا الكتاب العظيم يطبع بهذا التلفيق، حتَّى وقف الشيخ عبد القادر شيبة الحمد على نسخة لصحيح البخاري من رواية أبي ذر الهروي[3]، فأعاد طبع فتح الباري بإدخال الرواية التي تناسبه، وقال في مقدمة تحقيقه:" كما ذكر الحافظ -رحمه الله- في مقدمة (فتح الباري) أنه كان

[1] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: 15/ 381.

[2] الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب القيسي: 1/ 58.

[3] هناك ملاحظات أبداها بعض الباحثين حول هذه النسخة، انظرها في: روايات ونسخ الجامع الصحيح، د. محمد بن عبد الكريم العبيد: ص 36 فما بعدها.

عازما على أن يسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه، ثم رأى أن ذلك مما يطول به الكتاب جداً، ولذلك لم يأت بمتن (البخاري) مع (الفتح)، وقد غفل عامَّة من جمع متن (البخاري) مع (فتح الباري) عن شرط الحافظ ابن حجر-رحمه الله- فقد جاءت جميع المتون التي خُطَّتْ أو طبعت مع (فتح الباري) ملفقة للرواة الآخرين، ولذلك نجد كثيرا ما يشرح الحافظ ابن حجر كلمات لا وجود لها في المتن، أو نجد كلمات في المتن لا وجود لها في (فتح الباري)."[1]

مثال ذلك ما جاء في كتاب التيمم، باب: المتيمم هل ينفخ فيهما، أورد الحديث الذي فيه قصَّة عمر بن الخطاب، مع عمَّار بن ياسر في التيمم من الجنابة. فجاء في المتن المقحم: " فقال النبي ﷺ: **كان يكفيك هكذا**، فضرب النبي ﷺ بكفَّيه الأرض ونفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه وكفَّيه".[2]

وأمَّا الألفاظ التي يشرحها الحافظ في الأسفل، فغير ما هو موجود في المتن، يقول مثلا: "قوله (**إنَّما كان يكفيك**)"، وفي المتن (**كان يكفيك**) دون زيادة (إنَّما).

"قوله: (**وضرب بكفيه الأرض**) قال الحافظ في الشرح: في رواية غير أبي ذر فضرب النبي ﷺ ". قلت: الموجود في المتن (**فضرب بيده الأرض**) وهي رواية غير أبي ذر.

وهكذا لم يعرِّج ابن حجر على شرح الزيادة الموجودة في المتن الملفَّق(**ثم مسح بهما وجهه وكفَّيه**)، وأشار في الشرح أنها وقعت في طرقٍ أخرى، وهي موجودة في المتن الملفَّق لذلك الشرح.[3]

وهذا مثالٌ واحدٌ من عشرات الأمثلة المبينة لعدم التناسق بين المتن والشرح، والتي يجب على المحقِّق الحاذق أن ينتبه لها في إخراج كتب الشروح الحديثية.

وفي باب: إذا أحرم جاهلا وعليه قميص، نجد المتن المقحم هكذا: "1847 - حدثنا أبو الوليد، حدثنا همام، حدثنا عطاء، قال: حدثني **صفوان بن يعلى، عن أبيه**، قال: كنت مع رسول الله ﷺ، فأتاه رجل عليه جبة".[4]

---

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني: 1/ 05- 06. (طبعة عبد القادر شيبة الحمد).

[2] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني: 1/ 574. ط/ دار الفيحاء.

[3] انظر هذه الأمثلة بالتفصيل في: فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني: 1/ 575. ط/ دار الفيحاء.

[4] فتح الباري، ابن حجر: 4/ 82.

بينما نجد الحافظ ابن حجر في الشرح يستدرك تصحيفاً في رواية أبي ذر للحديث، رُوِيَ على الوجه الصواب في المتن المقحم، قال الحافظ: "قوله في الإسناد **صفوان بن يعلى بن أميَّة** قال كنت مع النبي ﷺ **هذا وقع في رواية أبي ذروهو تصحيف**، والصواب ما ثبت في رواية غيره، صفوان بن يعلى عن أبيه فتصحَّفت (عن) فصارت (بن) و(أبيه) فصارت (أمية) أو سقط من السند عن أبيه".[1]

قلت: الذي ينظر إلى المتن المقحم يرى المتن على الصواب، وقد يظنُّ الظانُّ أن ابن حجر قد أخطأ حين تعقَّب رواية أبي ذر ورماها بالتصحيف، والسبب في ذلك هذا الخطأ في تلفيق متن مغاير لما عليه الشرح، الشيء الذي يلحق التهمة بالعلماء المحرِّرين كالحافظ ابن حجر.

[1] المصدر السابق: 4/ 82.

الخاتمة ونتائج البحث:

الحمد لله أولاً وآخراً، فبعد هذه الوقفات مع أهمِّ الأخطاء المنهجية التي يقع فيها المحققون المعاصرون، وتأصيلها تأصيلاً علمياً وعملياً، يمكننا أنْ نلخِّصَ نتائج هذا البحث في النقاط التالية:

1) إنَّ التعجُّلَ في إخراج التراث، ونشر المخطوطات، وتصدِّي من ليس بأهل لذلك من المعاصرين، قد أَضَرَّ كثيرا بتراث الأمة الإسلامية، فيجب على الهيئات العلمية التصدِّي لهذه الظاهرة الخطيرة.

2) يُلاحظ بعض التحقيقات المعاصرة ظاهرة تغيير عناوين الكتب المحقَّقة، قصد الإغراب أو التسويق التجاري، وهذا مُخِلٌ بالأمانة العلمية، وتصرفٌ غيرَ مرضيٍّ في كتب العلماء ينبغي الحذر منه.

3) إنَّ من مهمات مراحل التحقيق التي ينبغي أن لا يُهملها أيُّ محقق، مرحلة دراسة الكتاب، التي يتوصل من خلالها إلى معرفة المؤلف، وصحَّة نسبة الكتاب إليه، حتَّى لا يقع التزوير والانتحال، وتنسب الكتب لغير مؤلفيها، وهو خطأ علمي جسيم لا يُتَسامح فيه.

4) إنَّ الأمانة العلمية هي أبرز صفة ينبغي أن يتحلَّى بها المحقِّق، فأعظم شيء يحرص عليه هو إخراج النصِّ كما تركه مصنفه، من غير تبديلٍ ولا تغيير، وأمَّا الأخطاء العلمية الموجودة في النص، فلا يتصرف فيها، بل يشير إليها في الهامش وفق القواعد التي قرَّرَهَا أهل العلم.

5) ينبغي أن يتنبَّه المحقِّقون إلى ظاهرة إقحام المتون غير متوائمة مع شروحها، خاصَّة في كتب التفسير والشروح الحديثية، فكثيراً ما يُقْحِمُ المحقِّقون قراءات قرآنية، وروايات حديثية في متن الكتاب، تخالف ما عليه شرح المؤلف، وهذا خللٌ علميٌ يجب تلافيه.

6) إنَّ الالتزام بالقواعد العلمية المنظمة لتصحيح الكتب ونشرها، كفيلٌ بإخراج تراث الأمة على أفضل وجهٍ وصورة، لذلك من المهم أن يوضع ميثاقٌ متعارفٌ عليه بين المحققين، ينظم عملية التحقيق، ويُلْزَمُ به دور النشر والطباعة، محافظةً على تراثِ الأمَّةِ من العبث والإفساد.

قائمة المصادر والمراجع:

01. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، **تذكرة أولي البصائر في معرفة الكبائر**، تحقيق : طالب عواد، دار ابن كثير، دمشق،ط2، 1429هـ/ 2008م.

02. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: أبو الأشبال أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة الرياض/ المملكة العربية السعودية، ط1، 1416هـ.

03. ابن ناصر الدين الدمشقي، محمد بن أبي بكر، **إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك**، تحقيق: أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط1، 2006م،

04. إياد خالد الطباع، **منهج تحقيق المخطوطات**، دار الفكر، دمشق، ط1، 1423هـ/ 2003م.

05. بشار عواد معروف، **تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين**، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2009م.

06. بشار عواد معروف، **ضبط النص والتعليق عليه**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1402هـ/ 1982م.

07. حاتم بن عارف العوني، **العنوان الصحيح للكتاب**(تعريفه وأهميته، وسائل معرفته وإحكامه أمثلة للأخطاء فيه)،دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة، ط1، 1419 هـ

08. حاتم صالح الضامن، **بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص**، كلية الأداب/ جامعة بغداد، د.ط، 1411هـ/ 1990م.

09. رمضان عبد التواب، **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1406هـ/ 1985م.

10. السيوطي، جلال الدين، **لقط المرجان في أحكام الجان**، تحقيق: مصطفى عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة، د.ط. د.ت.

11. الشافعي، محمد بن إدريس، **الرسالة**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1426هـ/ 2005م.

12. الشبلي، بدر الدين بن عبد الله، **غرائب وعجائب الجان كما يصوِّرها القرآن والسنة**، تحقيق وتعليق: إبراهيم الجمل، مكتبة القرآن، القاهرة . د.ط، د.ت.

13. صلاح الدين المنجد، **قواعد تحقيق المخطوطات**، دار الكتاب الجديد، بيروت،ط7، 1987م.

14. عبد السلام هارون، **تحقيق النصوص ونشرها**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ/ 1998م.

15. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: عبد القادر شيبة الحمد، ط1،دار الفيحاء، دمشق، 1421هـ/ 2001م.

16. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار الفيحاء، دمشق- سوريا، ط1، 1430 هـ- 2009م.

17. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427هـ/ 2006م.

18. الكرماني، محمود بن حمزة، **أسرار التكرار في القرآن**، تحقيق: أحمد عبد القادر عطا، دار الفضيلة. د.ط، د.ت.

19. مالك بن أنس الأصبحي، **الموطأ (رواية يحى بن يحى الليثي)**، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر. د.ط. د.ت.

20. محمود شاكر(أبو فهر)، **برنامج طبقات فحول الشعراء**، مطبعة المدني، القاهرة. د.ط، د.ت .

21. المشوخي، عابد سليمان، **التزوير والانتحال في المخطوطات العربية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،ط1، 1422هـ/ 2001م.

22. مكي بن أبي طالب القيسي، **الهداية إلى بلوغ النهاية**، تحقيق مجموعة من الطلبة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.ط1، 1429هـ/ 2008م.

23. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين**، دار البشائر الإسلامية، بيروت،ط1، 1414هـ/ 1993م.

24. هلال ناجي، **محاضرات في تحقيق النصوص**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1994م.

المجلات والجرائد:

بشار عواد معروف، مقال بعنوان: (**تعقيبات حول كتاب التفسير الكبير للطبراني)جريدة الدستور** الأردنية، ع. (14659) بتاريخ: 08/ ماي/ 2008م.

عبد الوهاب محمد علي، **أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص**، مجلة المورد ، مج.6، ع.1، 1397هـ/ 1977م.

نايف بن سعيد بن جمعان الزهراني، مقال بعنوان (**الاسم الصحيح لتفسير الطبراني، وتعيين مؤلفه، وصور من آفات التحقيق) مجلة البصائر**، ع.2 (رجب 1430هـ) 2 –